العدد (4087) السنة الخامسة عشرة - الخميس (14) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

نوّاب كرد: العبادي أغلق الباب وأفشل وساطات دوليّة

الخلاف حول "كلمة" يمنع استئناف الحوار مع إقليم كرستان

تعترف أوساط كردية وأخرى حكومية بفشل المفاوضات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. وتجمع هذه الاطراف على أنّ شروط رئيس الوزراء وراء الفشل بحلحلة الازمة التي تصاعدت إثر إجراء الإقليم استفتاء تقرير حق المصير في أيلول الماضي. ويطالب العبادي حكومة الإقليم بالإعلان رسمياً عن التزامها بقرار المحكمة الاتحادية وعدم الاكتفاء بإعلان الاحترام.

□ بغداد / محمد صباح

وتتهم الأطراف الكردية رئيس الوزراء بإغلاق باب الحوار عبر اعتذاره المكرر عن استقبال الوفود الكردستانية. ولم تستبعد هذه الاطراف سعي العبادي لاستثمار الازمة مع الإقليم في دعايته الانتخابية.

ويقول مصدر في الحزب الديمقراطي الكردستاني لـ(المدى)، إنّ "استئناف المفاوضات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان متوقف على رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي"، كاشفاً عن "محاولات عديدة تبذلها حكومة الإقليم لزيارة العاصمة بغداد، لكن تم تأجيلها من قبل رئيس الحكومة".

ويؤكد المصدر، الذي تحدث شرط عدم كشف هويته، أن "كردستان مازالت تجري محاولات لاستئناف مفاوضات مباشرة مع الحكومة الاتحادية من خلال إرسال وفد كردي يمثل كل الأحزاب الكردستانية"، لافتاً إلى أنّ "تأجيل المفاوضات من قبل العبادي يعود إلى الخلافات على إدارة المناطق المتنازع عليها والمنافذ الحدودية".

وكانت (المدى) قد كشفت، في الثالث من شهر تشرين الاول الماضي، عن وجود اتصالات غير معلنة جمعت مسؤولين من الحكومة الاتحادية مع مسؤولين في حكومة الإقليم تمهيداً للبدء بحوار والخروج من تداعيات استفتاء إقليم كردستان.

ويتحدث المصدر المطلع على الحراك الذي تجريه أوساط أمريكية وفرنسية وبريطانية لاحتواء الأزمة بين الطرفين، مؤكدا أن "المبادرات الغربية لم تصل لغاية الآن إلى الهدف المنشود لوأد الخلافات بين الطرفين".

ويشير المصدر الكردستاني الى أن "عدم حل مشكلة منفذي فيشخابور وإبراهيم الخليل ساعد على زيادة الخلافات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان"، منوهاً إلى أن "وجود أطراف سياسية تحاول التأثير على التقارب الذي يحصل بين الجانبين".

ومن جانبه يتحدث نائب مقرب من رئيس مجلس الوزراء عن شروط الحكومة لاستئناف الحوار مع إقليم كردستان، موضحاً أن "العبادي يطالب بالتزام الكرد بقرارات المحكمة الاتحادية ويصر على إعلان إقليم كردستان موقفاً صريحاً بشأن الاستفتاء".

وكانت المحكمة الاتحادية العليا قد أصدرت، مطلع تشرين الثاني الماضي، حكماً بعدم دستورية استفتاء كردستان.

وقالت المحكمة إنها "أصدرت حكماً بعدم دستورية الاستفتاء الجاري يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧ في كردستان وبقية المناطق خارجه وإلغاء الآثار والنتائج المترتبة عليه كافة".

ويقول النائب علي العلاق في اتصال هاتفي مع (المدى)، إن "العبادي طالب حكومة الإقليم باستبدال وتغيير كلمة نحترم، التي وردت في بيانها بكلمة نلتزم"، مشيرا الى أن "كلمة نحترم تحمل مضمونين من الناحية السياسية، الأول تقبل قرار المحكمة الاتحادية، والثاني يعطي انطباعا بأنّ للإقليم رأياً ثانياً". وردت حكومة إقليم كوردستان، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٧، على قرار المحكمة الاتحادية العليا، بشأن عدم وجود نص في الدستور يجيز انفصال أي مكون بالعراق، بأنها تحترم تفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة الأولى من الدستور. ويرى النائب المقرب من العبادي أنّ "عدم إعلان حكومة الإقليم إلغاء الاستفتاء يشير الى وجود تحضير للانفصال"، مؤكداً أن "الحكومة ماضية في ممارسة حقها الدستوري بالسيطرة على المنافذ الحدودية والمطارات التي أصبحت معطلة".

ويلفت العلاق إلى أن "التحرك للسيطرة على منفذ فيشخابور من قبل الحكومة الاتحادية متوقف حاليا منعاً لإراقة الدماء من الطرفين، والحكومة فسحت المجال للحوار والتفاهم لحل المشاكل بشكل ودي". وشدد على "على عدم دخول الحكومة في أي حوار مع أربيل ما لم تقم حكومة إقليم كردستان بإلغاء الاستفتاء".

وفي السياق ذاته، يقول النائب زانا سعيد، عضو كتلة الجماعة الإسلامية الكردستانية، إن "رئيس مجلس الوزراء دائما ما يخرج علينا بشروط جديدة يريد من إقليم كردستان تطبيقها". ورأى أن "رئيس الوزراء لا يملك رغبة حقيقية للدخول في حوار مع كردستان".

ويتوقع زانا سعيد، في تصريح لـ(المدى)، أن "يبحث العبادي، خلال زيارته الى باريس، مع الرئيس الفرنسي إيجاد مخرجات للأزمة الراهنة بين الفريقين". ويضيف النائب الكردي أن "الاتصالات على ما يبدو بين بغداد وأربيل متوقفة بسبب الخلاف على نقاط عديدة حالت دون استمرار المفاوضات بين الجانبين". لافتا الى أنّ "حكومة كردستان تدعو إلى الحوار مع الحكومة الاتحادية لكنّ العبادي يؤجل التفاوض".

ويقول النائب زانا سعيد إن "رئيس الحكومة اعتذر لأكثر من مرة عن اللقاء بالكتل الكردستانية لمناقشة تداعيات الخلافات الحالية ومشاكل الموازنة الاتحادية"، ولم يستبعد أن "يكون امتناع العبادي عن استئناف الحوار مع كردستان هو محاولة منه لتأخير الحل الى موعد الانتخابات".

ويلفت عضو كتلة الجماعة الإسلامية إلى أن "من ضمن المشاكل الأخرى التي تعيق المفاوضات بين الطرفين، هي مطالبة بغداد بالإشراف على ملف المنافذ الحدودية والمطارات وتصدير نفط الإقليم عبر سومو قبل الدخول باية مفاوضات مع حكومة إقليم كردستان".

ويؤكد زانا سعيد ما قاله العلاق من أن "حكومة حيدر العبادي تطلب من إقليم كردستان استبدال كلمة نحترم، التي وردت في بيانها، بكلمة نلتزم بقرارات الحكومة الاتحادية".

وأشار سعيد الى "توقف ضخ نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي ويصدر حاليا عبر الشاحنات إلى ايران، لكن إقليم كردستان مازال مستمرا بتصدير قرابة ٢٥٠ ألف برميل يوميا من الآبار الموجودة تحت سيطرته إلى ميناء جيهان التركي".

ويؤكد النائب الكردستاني "فشل المفاوضات بين حكومة حيدر العبادي والجانب التركي في السيطرة على نفط إقليم كردستان". وتحدث عن بداية تغيّر في الموقف التركي من الازمة بين بغداد وإقليم كردستان، مشيراً الى سماح السلطات التركية لرئيس حكومة الإقليم بالسفر عبر أراضيها إلى فرنسا مؤخراً.

ويؤكد النائب الكردستاني "فشل المفاوضات بين حكومة حيدر العبادي والجانب التركي في السيطرة على نفط إقليم كردستان". وتحدث عن بداية تغيّر في الموقف التركي من الازمة بين بغداد وأربيل متوقفة بسبب الخلاف على نقاط عديدة حالت دون استمرار المفاوضات بين الجانبين". لافتا الى أنّ "حكومة كردستان تدعو إلى الحوار مع الحكومة الاتحادية لكنّ العبادي يؤجل التفاوض".

بارزاني يترأس وفد إقليم كردستان في اجتماع سابق مع العبادي

أكد أنّ العراق يتّجه نحو الإعمار

العبادي من باريس: البيشمركة جزء من القوّات العراقيّة

عاد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، أمس، الى بغداد بعد زيارة قصيرة أجراها إلى باريس للمشاركة في مؤتمر المناخ. وقال العبادي قبل عودته إن قوات البيشمركة جزء من القوات المسلحة وقد حييناها مثل ما حيينا جميع المقاتلين. وكان رئيس الوزراء قد توجه إلى فرنسا، يوم الإثنين، على رأس وفد حكومي. والتقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس، ووزير الخارجية الياباني تارو كونو.

□ بغداد / المدى

وقال العبادي، في مؤتمر باريس للمناخ، إن "العراق طهّر أرضه من الإرهابيين، وتتحرك باتجاه الإعمار والاهتمام بالبيئة التي أهملت لعقود من الزمن بسبب الحروب".

وأضاف رئيس الوزراء، في كلمته التي نشرها مكتبه الإعلامي، أن "مشاركة العراق في الاجتماعات الدولية أساسية وفاعلة"، مبينا أن "العالم مدين للعراق لما قدّمه من تضحيات ومعاناة ومحاربة للإرهاب". وأشار العبادي الى أن "النجاحات العراقية الكبيرة تستدعي من المجتمع الدولي الوقوف مع العراق"، مضيفا أن "هناك توجّها دوليا لدعم العراق ونحن نستفيد من أجواء اللقاءات الدولية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار ولدعم الاقتصاد وإعمار العراق، ومبادرات دعم العراق قد بدأت الآن". ولفت رئيس الوزراء إلى أن "محاربة الفساد هي جزء من إعادة الإعمار والاستقرار، فاذا كان هناك فساد لايمكن ان يتحقق الإعمار والاستقرار في البلد"، مشيرا الى أن "أهم أسباب دخول الإرهاب الى العراق هو الفساد ، ومحاربته جزء أساسي وحيوي".

وأضاف العبادي أن "علاقتنا مع الدول هي لأجل المصالح المشتركة، وهو أمر مهم لاستمرار الدعم الدولي للعراق"، مضيفا "لمسنا من خلال لقاءاتنا مع قادة العالم الاستعداد لدعم العراق حتى في محاربة الإرهاب استخباريا، لأن الإرهاب يهدد دولاً أخرى وعلينا التعاون في هذا المجال".

واستطرد أن "ما طرح في مؤتمر باريس للمناخ هو أن العراق يمكن ان يكون صورة مشرقة للبلدان التي تعرضت للإرهاب وكيف نهضت من جديد"، لافتا إلى أن "الارهاب يبحث عن أماكن أخرى، لكنه لن يستطيع ما دمنا متعاونين".

وبيّن "لا نريد أن يتخلى العالم عنا بعدما انجزنا مهمتنا في القضاء على الارهاب وتحرير أراضينا وإبقاء العراق موحدا"، مشيرا الى أن "داعش منظمة إرهابية خطيرة جدا وينبغي علينا الحذر منها والعمل على كيفية اجتثاث جذورها ليس عسكريا فقط، بل فكريا".

وقال رئيس الوزراء "منعنا داعش من تحقيق أهدافها وقدرتها على تجنيد الشباب"، موضحا أن "العراق يمثل قصة نجاح في القضاء على الارهاب، وعلينا الحفاظ على هذا الإنجاز والحفاظ على وحدة العراق". وتابع أن "العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين او القومية، وهذه الرسالة مهمة وقد رسخناها في العراق".

وفي سياق آخر، أشار العبادي الى أن "البيشمركة هي جزء من قواتنا، وقد حييناها مثل ما حيينا جميع المقاتلين"، مضيفا "البيشمركة قاتلت الى جانب الجيش العراقي وبقية قواتنا في تحرير الموصل، وهناك من أراد أن يفرّق بين البيشمركة والجيش العراقي من خلال الاستفتاء ومقاتلة الجيش، لكننا قلنا إن البيشمركة هي جزء من العراقيين وينبغي التعاون معها".

ولم يذكر العبادي قوات البيشمركة خلال قراءة بيان الانتصار، ما دفع السياسيين الكرد الى توجيه انتقادات لاذعة له.

المفوضيّة تؤكد ليونامي ضرورة الالتزام بمواعيد الانتخابات

□ بغداد / المدى

أكدت المفوضية العليا للانتخابات، أمس الأربعاء، أهمية استخدام التقنية الإلكترونية في الانتخابات المقبلة لتبديد مخاوف الاحزاب السياسية من التزوير والتلاعب بالانتخابات. جاء ذلك خلال لقاء طاقم المفوضية مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش. وقالت المفوضية، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "ممثل الامين العام للأمم المتحدة يان كوبيتش والوفد المرافق له التقى في المكتب الوطني لمفوضية الانتخابات رئيس وأعضاء مجلس المفوضين وهم كل من رئيس المجلس معن الهيتاوي ونائب رئيس المجلس رزكار حمة محيي الدين وعضو المجلس والناطق الرسمي باسم المفوضية كريم التميمي وعضو المجلس غسان المحمدي".

وأوضحت المفوضية أن اللقاء تناول "دور الامم المتحدة وممثليتها في العراق ودعمها للاستحقاقات الانتخابية المقبلة واحترام التوقيتات الدستورية والقانونية لإجرائها وأهمية حضور المنظمات الدولية الفاعلة في مراقبة الانتخابات ودعمها لغرض إنجاحها". وأشارت مفوضية الانتخابات إلى أن "اللقاء تركز على استعدادات المفوضية لإجراء الانتخابات والجدول العملياتي الذي وضعته والتحديات التي تواجه عملها وكيفية تذليل تلك التحديات، فضلا عن أهمية الإسراع بتشريع قانوني الانتخابات الخاصين بالبرلمان ومجالس المحافظات".

وأكد رئيس وأعضاء مجلس المفوضية لمسؤول بعثة الامم المتحدة "أهمية استخدام التقنية الإلكترونية في الانتخابات المقبلة لإضفاء الشفافية والنزاهة في عمل المفوضية والوسائل الكفيلة التي تسهم في تبديد مخاوف الاحزاب السياسية وإرسال رسائل اطمئنان لهم بأنها جادة في الوقوف بوجه محاولات التزوير او التلاعب بنتائج الانتخابات".

من جانبه، أبدى كوبيتش، بحسب البيان، "استعداد الأمم المتحدة التام لدعم عمل المفوضية بكل الوسائل لإنجاح تلك الاستحقاقات". وأكد رئيس وأعضاء مجلس المفوضية، بحسب البيان، "جاهزية المفوضية لإجراء الانتخابات وضرورة الإسراع بإصدار القوانين وتوفير الميزانية الخاصة بالانتخابات ودعم عمل المفوضية بما يتناسب والحدث المهم الذي ينتظره العراقيون كافة".

وفي سياق متصل، أعلن نائب رئيس مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات رزكار حمة محيي الدين، مصادقة مجلس المفوضين على منح إجازة تأسيس لحزب جديد.

وقال محيي الدين، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان "الحزب الذي منحته المفوضية إجازة التأسيس هو (تيار ولائيون الإسلامي)"، مؤكدا أن "الحزب المذكور قد استكمل جميع الاجراءات والتعليمات الصادرة عن المفوضية وقواعد السلوك وفقا لفقرات قانون الاحزاب السياسية المشرع من قبل مجلس النواب". ودعا عضو مجلس المفوضين "جميع الاحزاب المتقدمة لغرض التأسيس التي سجلت وقطعت المدة القانونية لغرض استكمال الإجراءات المتعلقة بالتسجيل تمهيدا لمنحهم إجازات التأسيس". يذكر أن قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ قد شرعه مجلس النواب وباشرت المفوضية العمل بموجبه بعد ان تم نشره في الجريدة الرسمية حيث تمت المصادقة على ١٤٣ حزبا سياسيا بما فيها الحزب الجديد الذي يروم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة والعمل مستمر في هذا الاتجاه.

حكومة وبرلمان الإقليم يوحّدان موقفهما من موازنة 2018

□ بغداد / المدى

عقد وفد من حكومة إقليم كردستان برئاسة نيجيرفان بارزاني، أمس، اجتماعاً مع هيئة رئاسة برلمان كردستان في السليمانية، بحضور كتل ولجان نيابية. وتناول الاجتماع مستجدات الازمة المالية والاقتصادية إزاء توفير رواتب موظفي الإقليم التي مازالت في ذمة حكومة أربيل لأكثر من أربعة أشهر. ووصل وفد حكومي برئاسة رئيس وزراء إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، ونائبه قوباد طالباني، أمس الأربعاء، إلى برلمان كردستان، لبحث آخر المستجدات والأوضاع المالية والاقتصادية والإدارية في الإقليم.

وذكر بيان لحكومة الإقليم، اطلعت عليه (المدى)، أن "الوفد الذي ضم أيضاً عدداً من الوزراء وسكرتارية مجلس الوزراء عقد اجتماعاً موسعاً مع رئاسة برلمان كردستان ورؤساء الكتل ورؤساء لجان الصناعة والطاقة والقانونية".

وتصاعدت الازمة بين بغداد وأربيل بعد إجراء الاخيرة الاستفتاء في ايلول الماضي. واتخذت الحكومة الاتحادية إجراءات عدة رداً على الاستفتاء، بينها انتشار القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها وحظر الطيران الدولي في مطارات الإقليم فضلا عن المطالبة بتسليم إدارات المنافذ الحدودية الى السلطة الاتحادية. ويشكل ملف رواتب موظفي الإقليم إحدى القضايا الخلافية مع بغداد رغم وعود الاخيرة بتسديد رواتبهم عقب الانتهاء من عمليات تدقيق الاسماء التي تجريها. وأكد رئيس الوزراء حيدر العبادي في أكثر من مناسبة التزامه بتوفير رواتب البيشمركة وبقية الموظفين في الإقليم في حال تسلم المنافذ الحدودية في كردستان. ونفت حكومة كردستان إرسالها أي قوائم بأسماء موظفيها الى بغداد .ووصفت عمليات التدقيق التي تجريها حكومة العبادي للتأكد من سلامة المسجلين في تلك القوائم، بأنها "خطوة غير حقيقية". وقال آمانج رحيم، سكرتير مجلس وزراء الإقليم، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس لجنة النفط والغاز ببرلمان كردستان شيركو جودت، عقب انتهاء اجتماع السليمانية، "بإمكان حكومة الإقليم توزيع راتب واحد فقط من الرواتب المتبقية للعام الحالي"، مشيراً الى أن "حكومة الإقليم لن تتمكن من دفع رواتب العام المقبل ٢٠١٨ شهريا، في موعدها وفق الواردات الموجودة لدى حكومة كردستان وفي حال عدم إرسال بغداد موازنة الإقليم".

وأضاف رحيم أن "حكومة الإقليم ستجري مراجعة في قوائم الرواتب وستحاول منح الرواتب للمستحقين فقط"، لافتا الى أن "هناك مشروعا جديدا بشأن الرواتب سيقدم للبرلمان بهدف إجراء الاصلاحات في هذا الملف".

وأوضح سكرتير مجلس وزراء الإقليم أن "الاجتماع تطرق إلى احتمالين، الأول الاتفاق مع بغداد لتقوم الأخيرة بإرسال الرواتب، والثاني إذا لم نتوصل لاتفاق مع بغداد واعتمدنا على إيراداتنا في تأمين الرواتب، وفي كلتا الحالتين ستحدث تغييرات". وتواجه حكومة كردستان، منذ شهور أزمة في توفير رواتب موظفيها بسبب الازمة المالية وهبوط أسعار النفط وكلف الحرب الباهظة ضد تنظيم داعش. ويتزامن ذلك في وقت تستعد بغداد لتقليص حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨، التي أرجعها البرلمان مؤخراً الى الحكومة لغرض التعديل والاعتراض على بعض التبويبات التي تضمنتها.

وتابع سكرتير مجلس وزراء الإقليم "سيتم تفعيل صندوق التقاعد، كما ستتم إعادة النظر في المتقاعدين من الدرجات الخاصة ،كما أن هنالك الكثيرين الذين تقاعدوا بطريقة غير قانونية"، مشدداً "حان الوقت لإجراء إصلاحات كبرى وجدية في قوائم الموظفين، وإذا ما تحقق ذلك، يمكننا توفير الرواتب عبر مبلغ ٤٠٠ مليار دينار". وأوضح أمانج رحيم "إذا لم ترسل الحكومة العراقية حصة كردستان من الموازنة، فإننا لا نستطيع إرسال الرواتب الشهرية في موعدها، لكن الأوضاع ستتحسن بالتأكيد إذا أرسلت بغداد المستحقات المالية"، نافياً الحديث عن خطة لـ"توزيع الرواتب مرة كل شهرين". ولفت رحيم الى أن "الكتل الكردستانية متفقة على رفض المسودة الحالية لمشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٨"، مشيراً إلى أن "مشكلتنا الأساسية مع بغداد تتمثل بتطبيق الدستور".

من جانبه، قال شيركو جودت، رئيس لجنة الموارد الطبيعية ببرلمان كردستان خلال المؤتمر "نسعى لتأمين الرواتب بأقرب وقت، لكن لا يمكن جعل مستحقي الرواتب ضحية للأشخاص الوهميين أو الذين يحصلون على رواتب من دون وجه حق".

ولفت جودت الى ان "وفداً من برلمان كردستان سيزور البرلمان العراقي لإجراء مباحثات بشأن الموازنة وحل الخلافات العالقة".